تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجا

Public Policy Analysis: Libya Case

د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم

منشورات المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، طرابلس – ليبيا، 2024

إن حقل السياسة العامة يعتبر من الحقول المعرفية المعاصرة الذي تتداخل مواضيعه بين مجالات معرفية متداخلة في إطار العلوم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، عليه فإن حقل السياسة العامة وفروعه المختلفة تعتبر مجالات معرفية تأخذ في الحسبان التقدم المنهجي في إطار الفروع المعرفية المختلفة. إن تركيز هذا الكتاب يتمثل في وصف وتحليل أحد فروع علم السياسة العامة ألا وهو تحليل السياسة العامة.

وإذا كان التحليل السياسي يتمثل في الإجابة عن السؤال التالي: كيف لك أن تعرف ما قد تعرفه بالفعل؟ (Russel, 1938)، فإن مادة تحليل السياسة العامة تتميز بتعرضها لمواضيع متخصصة كالمفاهيم، والمداخل المستخدمة لتحليل السياسة العامة، وكلا من التحليل الجزئي والكلي للسياسة العامة، والأساليب المستخدمة لتحليل السياسة العامة. عليه، فإن الهدف الرئيسي لهذا الكتاب يتجسد في إعطاء فكرة مبدئية مختصرة عن *القضايا المنهجية* لتحليل السياسة العامة وما يرتبط بذلك من مفاهيم أخرى مع الأخذ في الحسبان الأدبيات ذات العلاقة.

ويناقش هذا الكتاب مفهوم السياسة العامة والأهمية والخطوات الرئيسية لتحليل السياسة العامة. كما يناقش مجموعة متنوعة من مستويات التحليل والأساليب الكيفية والكمية لتحليل السياسة العامة. وتعرف السياسة العامة بأنها "مجموعة من

الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى حل مشكلة أو تحقيق هدف اجتماعي". يمكن أن تكون السياسات العامة صريحة أو ضمنية. السياسات الصريحة هي تلك التي يتم التعبير عنها صراحة في القوانين أو اللوائح أو الوثائق الرسمية الأخرى. فالسياسات الضمنية هي تلك التي لا يتم التعبير عنها صراحة ولكنها مع ذلك واضحة في تصرفات الحكومة أو في الطريقة التي توزع بها الموارد.

إن أهمية تحليل السياسة العامة تتجسد في مساعدة صانعي السياسات على اتخاذ قرارات أفضل من خلال توفير معلومات وتحليلات قيّمة. ويمكن أن يساعد تحليل السياسة العامة صانعي السياسات في فهم المشاكل العامة وتحديد أسبابها وآثارها، وتطوير خيارات السياسة الفعالة، وتقييم تحقيق أهداف السياسات الحالية، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات الجديدة.

إن الإلمام بمبادئ تحليل السياسة العامة يتطلب بطبيعة الحال استيعاب أبجديات علم السياسة العامة ونظرياته المختلفة من ناحية، وأسس التحليل السياسي من ناحية أخرى. عليه، فإن تقسيمات هذا الكتاب تصب في هذا الاتجاه، حيث تم تقسيم الكتاب الى مقدمة، وسبعة فصول، وخاتمة. ففي الفصل الأول الذي يعد بمثابة مقدمة للكتاب تم تقديم القارئ الى المفاهيم الأساسية لتحليل السياسة العامة. أما محور تركيز الفصل الثاني فقد انصب على مداخل تحليل السياسة العامة. لكن محور اهتمام الفصلين الثالث والرابع قد انصب على التحليل الجزئي والتحليل الكلي. كما أن الفصلين الخامس والسادس استعرضا الأساليب الكيفية والكمية لتحليل السياسة العامة على التوالي. وآخرا وليس أخيرا، فإن الفصل السابع يركز على تحليل السياسة العامة الليبية وذلك من خلال استعراض الأطر النظرية ذات العلاقة. وفي

خاتمة الكتاب تم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من ناحية، وطرح تساؤلات قابلة للنقاش والتطوير من ناحية أخرى (انظر خشيم، 2024).

إن أهمية هذا الكتاب تتضح في تضييق هوة المنشورات عن السياسة العامة الليبية في الألفية الثالثة من ناحية، وأنه يعكس التوفيق ما بين البعدين النظري والتطبيقي من ناحية أخرى. فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يلاحظ ندرة المؤلفات في مجال السياسة العامة الليبية لا سيما المنشورات من الكتب باللغة العربية. إن هذا الكتاب استعرض أدبيات السياسة العامة من منظور مقارن يأخذ في الحسبان المفاهيم والأبعاد المختلفة لعلم السياسة المعاصر، حيث تم استعراض أدبيات الموضوع في الفصول الأولى للكتاب من وجهة نظر المدارس الفكرية المختلفة (النظريات الكلاسيكية والسلوكية والمابعدية للسياسات العامة)، ثم قام المؤلف في الفصل الأخير بإسقاطات على عملية السياسة العامة الليبية المعاصرة، حيث تم استعراض مقولات الأطر النظرية على صنع وتنفيذ ومتابعة السياسة الليبية العامة المعاصرة.

ولقد تم استخدام مجموعة متنوعة من المداخل النظرية لدراسة السياسة العامة الليبية في إطار الفصل السابع، حيث يلاحظ مدى اختلاف هذه المداخل في تركيزها على العوامل التي تؤثر على السياسة العامة الليبية، أو الوظائف التي تؤديها السياسة العامة في ليبيا. فمدخل النظم لإيستون يركز مثلا على العوامل التي تتأثر بالسياسة العامة، حيث يحدد إيستون ستة مكونات رئيسية للسياسة الليبية العامة، وهـي: **البيئة**، والتي تتكون من عوامل خارجية تتأثر بالسياسة العامة، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والدولية، و**المدخلات**، التي تتكون من المطالب والاحتياجات التي تقدمها البيئة إلى الحكومة الليبية، ويمكن أن تكون هذه المطالب والاحتياجات ناتجة عن الأفراد أو المجموعات أو المنظمات **وعملية التحويل**

التي هي عبارة عن صندوق مغلق، **والمخرجات**، التي تتكون من السياسات التي يتبناها النظام السياسي استجابة للمدخلات، و**النتائج**، والتي تتكون بدورها من الآثار التي تحدثها السياسة العامة على البيئة. يمكن أن تكون هذه الآثار إيجابـية أو سلبية، **والتغذية الراجعة**، التي تغذي ردود الأفعال عبر قنوات اتصال رسمية وغير رسمية.

ويمكن أن توفر المداخل النظرية مجموعة متنوعة من المزايا لدراسة السياسة العامة الليبية، بما في ذلك:

- توفير إطار منهجي لدراسة السياسة العامة، ويمكن أن تساعد المداخل النظرية الباحثين على تنظيم المعلومات وتحليلها بشكل منهجي.
- تسليط الضوء على العوامل أو الوظائف المهمة للسياسة العامة، بحيث يمكن أن تساعد المداخل النظرية الباحثين على تحديد العوامل أو الوظائف المهمة للسياسة العامة، والتي قد لا تكون واضحة من خلال الدراسة التجريبية فقط.
- المساعدة في فهم العلاقات بين العوامل المختلفة التي تؤثر على السياسة العامة، ويمكن بالتالي أن تساعد المداخل النظرية الباحثين على فهم العلاقات بين العوامل المختلفة التي تؤثر على السياسة العامة، والتي قد تكون معقـدة أو غير واضحة.

ومع ذلك، هناك أيضًا بعض العيوب المحتملة لاستخدام المداخل النظرية لدراسة السياسة العامة الليبية، بما في ذلك:

- قد تكون المداخل النظرية غير واقعية أو غير دقيقة، وقد لا تعكس هذه المداخل الواقع الفعلي لكيفية تطور السياسات العامة في ليبيا.

- وقد تكون المداخل النظرية معقدة أو صعبة الاستخدام، وقد تكون بعض المداخل النظرية معقدة أو صعبة الاستخدام، خاصة بالنسبة للباحثين الجدد.

وتمثل أهمية الجمع بين المداخل النظرية لتحليل السياسة العامة الليبية في أنه يمكن أن يساعد الباحثين في الحصول على فهم أكثر اكتمالًا ودقة للسياسة العامة، كما يمكن أن يساعد الجمع بين المداخل النظرية المختلفة في تسليط الضوء على العوامل المختلفة التي تؤثر على السياسة العامة، والوظائف التي تؤديها هذه السياسة، والعلاقات بين هذه العوامل والوظائف، فمثلا يمكن استخدام الجمع بين مدخل النظم لإيستون ومدخل الموند الوظيفي لدراسة السياسة العامة النفطية. كما يمكن أن يساعد مدخل النظم لإيستون الباحثين على فهم العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على السياسة النفطية الليبية، مثل تذبذب أسعار النفط العالمية والاحتياجات الاقتصادية للشعب الليبي. كما يمكن أن يساعد مدخل الموند الوظيفي الباحثين على فهم الوظائف التي تؤديها السياسة النفطية الليبية، مثل توزيع الموارد والفوائد بين الأفراد والمجموعات، وتنظيم سلوك الأفراد والمجموعات، والتعبير عن قيم وأهداف اجتماعية.

بشكل عام، يمكن أن يساعد الجمع بين المداخل النظرية في توفير فهم أكثر شمولاً ودقة للسياسة العامة الليبية، وبالتالي يمكن أن يساعد هذا الفهم الباحثين على تطوير سياسات عامة أكثر فعالية وكفاءة. وبالطبع، يجب على الباحثين اختيار المداخل النظرية التي تناسب أهداف دراستهم، ومع ذلك، فإن الجمع بين المداخل النظرية يمكن أن يكون استراتيجية مفيدة لدراسة السياسة العامة الليبية.

وفي الختام، يشير المؤلف إلى أن استخدام المداخل النظرية لتحليل السياسة العامة الليبية يؤدي إلى مجموعة متنوعة من النتائج، بما في ذلك:

1. فهم أفضل للعوامل التي تؤثر على السياسة العامة الليبية، حيث يمكن أن تساعد هذه المداخل النظرية الباحثين على تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر على السياسة العامة الليبية، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والدولية. ويمكن أن يساعد هذا الفهم الباحثين على تطوير سياسات عامة أكثر فعالية وكفاءة.

2. فهم أفضل للوظائف التي تؤديها السياسات، وبالتالي يمكن أن تساعد المداخل النظرية الباحثين على فهم الوظائف التي تؤديها السياسة العامة الليبية، مثل الوظائف التوزيعية والتنظيمية والاستخراجية والرمزية. ويمكن أن يساعد هذا الفهم الباحثين على تقييم فعالية السياسات العامة الليبية في تحقيق أهدافها.

3. فهم أفضل للعلاقات بين العوامل المختلفة التي تؤثر على السياسة العامة الليبية، بحيث يمكن أن تساعد المداخل النظرية الباحثين على فهم العلاقات بين العوامل المختلفة التي تؤثر على السياسة العامة الليبية، ويمكن أن يساعد هذا الفهم الباحثين على تطوير سياسات عامة أكثر استدامة.

4. بالإضافة إلى هذه النتائج العامة، يمكن أن تؤدي استخدام المداخل النظرية لتحليل السياسة العامة الليبية إلى مجموعة متنوعة من النتائج المحددة، اعتمادًا على أهداف الدراسة المحددة. فمثلا، يمكن أن تساعد الدراسة التي تستخدم مدخل النظم في فهم كيفية علاقة العوامل الخارجية والداخلية بالسياسة العامة الليبية. كما يمكن أن تساعد الدراسة التي تستخدم مدخل الموند الوظيفي في فهم كيفية أداء السياسة العامة الليبية لوظائفها المختلفة.

كما يقدم المؤلف في نهاية الكتاب بعض التوصيات المحددة لكيفية استخدام المداخل النظرية لتحليل السياسة العامة الليبية:

- يجب على الباحثين الاختيار بين المداخل النظرية المختلفة بناءً على أهداف دراستهم.
- يجب على الباحثين استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب البحثية لجمع البيانات وتحليلها.
- يجب على الباحثين التعاون مع أصحاب المصلحة، مثل المسؤولين الحكوميين وجماعات المصالح والأكاديميين، لفهم السياسة العامة الليبية من منظورهم.

بشكل عام، يمكن أن تكون المداخل النظرية أداة مفيدة لدراسة السياسة العامة الليبية، ومع ذلك، من المهم أن يكون الباحثون على دراية بمزايا وعيوب استخدام هذه المداخل عند اختيار المدخل المناسب لدراسة معينة.

عرض وتقديم

أ. د. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم

أستاذ شرف، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس– ليبيا